

فاعلة وقليلة التكلفة ومهمة للامن، وهي لازمة ضرورية في مجتمعات البداوة. هذا الاختلاف بين الرأيين وحصيلة المظالم وتنازع القوى الاقليمية ورياح التحديث واعاصير اكتوبر قد سعد به حتى شغل الحاكم والمحكوم وقد ادى في النهاية الى تصفية الادارة الاهلية في اول العهد المايوي. ولكن المردود كان مكلفا، وهذا ما دعا الآن الى اعادة هذه الادارة وتعزيزها في مواطن البدو.

ونرجع الى المحجوب وننتقل الى نظره في الحكم المحلي. يدرك المحجوب واجبات الحكم المحلي ويختصرها في ثلاث نقاط هي الحماية والرفاهية والراحة. وهو يعدد ادوات هذا الحكم من قوانين ولوائح واجهزة وموظفين واعضاء ويعطى لكل جانب حقه اخذا وعطاء ثم يتعرض الى مآخذ الحكم المحلي ويلخصها في ست نقاط هي: (١) ان الانتخابات لا تأتي بالافضل. وهو يعتقد ان معالجة هذا النقص يمكن ان يتم بوجود الموظف المختبر وتعيين الاعضاء ذوي الخبرة في الدبان. (٢) يخشى على المجالس من القبلية، ولذلك يقترح الابقاء على الحدود الادارية للمديريات والمراكز والمدن لتتحول الى مجالس، اي انه يريد المحافظة على الاساس الجغرافي بعدا بالمجالس عن القبلية. (٣) يخشى من نظام الانتخابات في مجتمع غير متطور. (٤) ينتقد السلطات الواسعة للمديرين في التعيين في عضوية المجالس. (٥) اساس الضريبة غير واضح، ولا يمكن ان يكون الاساس الموحد لكل السودان بل لا بد من التنوع والتفاوت بالنسبة لظروف المناطق. (٦) الخوف من انحراف الموظفين واعضاء المجلس نحو المصالح الخاصة خصوصا في غياب الوعي.

وبشكل مجمل فان المحجوب قد وضع دراسة ممتازة، وقد ساعده في النجاح تمكنه من الجانب القانوني وتجربته المباشرة من مراقبته لاعمال زعماء العشائر من موقعه القضائي.

ان كتاب الحكومة المحلية له اهميتان، اولها ان المحجوب يعالج موضوعا يقع في دائرة اختصاصه بصفته قانونيا وبصفته مفكرا سياسيا. اما الاهمية الاخرى فهي ان إدخال نظام الحكومة المحلية قد أثار الخريجين إثارة بعيدة.